المؤسسات العرفية بمنطقتي القبائل ووادي ميزاب: طريقة أصيلة، بديلة وفعالة لحل النزاعات بواسطة الصلح

الدكتور: عبد الله نـوح
جامعة تيزي وزو

مقـدمة

يمثل الصلح العرفي السائد حتى اليوم في المناطق الريفية والجبلية والصحراوية طريقة أصيلة voie authentique لحل النزاعات لكونها جزءاً من الإرث القانوني للشعب الجزائري كان قبل الاحتلال الفرنسي يشكل نظاما قضائيا قائما بذاته، مثل ما كان سائدا في أغلب الدول الأفريقية والآسيوية. ففي منطقتي القبائل ووادي ميزاب، تشكل المؤسسات العرفية القبلية والدينية التي تضرب جذورها في أعماق التاريخ الأمازيغي لما تتمتع به من سلطة رمزية ومعنوية قوية على الأفراد؛ طريقة فعالة وسريعة يلجأ الأفراد إلى وساطتها إلى يومنا هذا، لحل نزاعاتهم بطريق الصلح سواء أكان ذلك في الأحوال الشخصية أو في المسائل العقارية والتجارية بل وحتى الجزائية في حالة الشجارات المؤدية إلى الضرب والجرح؛ إذ لا يقتصر نفوذ هذه المؤسسات على الحياة الاجتماعية والروحية للأفراد فحسب وإنما يشمل الحياة القانونية أيضا طالما أن أي نزاع قانوني ينشأ بين أفراد الجماعة يعتبر تهديدا لانسجام الجماعة بل وخطرا على وحدتها.

وقد أثار انتباهنا اللجوء الكبير للأفراد إلى وساطة المؤسسات العرفية[1] لحل النزاعات بالصلح في إطار القضاء العرفي التقليدي الذي يعد شكلا من أشكال التعددية القضائية والقانونية في المجتمعات الأمازيغية المعاصرة، بسبب الاختلالات التي تعرقل الأداء الحسن لقضاء الدولة من جهة، وللامتيازات التي يوفرها قضاء الصلح العرفي من جهة أخرى. وتكتسي هذه الطريقة أهمية بالغة من حيث كونها طريقة منبثقة من بنية المجتمع وثقافته وتساهم في تحقيق

[1] نقصد بها الوساطة العرفية التي تخضع للقانون العرفي المحلي السائد بالمنطقتين وهي تختلف عن الوساطة القضائية التي نظمها المشرع الجزائري بأحكام تفصيلية في المواد 990 إلى 1005من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

الاستقرار الاجتماعي الذي هو هدف القانون، كما تمثل دعما يخفف العبء على جهاز القضاء الدولاني. وبالرغم من ذلك تنعدم الدراسات القانونية عن هذه الطريقة التي تعد من أهم الطرق البديلة لحل النزاعات السائدة في الجزائر مع أن الطرق البديلة لحل النزاعات أضحت مجالا خصبا لمختلف الدراسات القانونية في دول العالم.[2]

فهل يمكن لطريقة الصلح العرفي لما تتمتع به من امتيازات السرعة، السرية والمجانية إضافة إلى انبثاقها من المنظومة القيمية للمجتمع أن تشكل وسيلة لدمقرطة حل النزاعات في الجزائر وتخفيف العبء على قضاء الدولة ؟

نحاول في هذه المداخلة، انطلاقا من الواقع المعيش، استبيان دور مجالس الصلح المنبثقة من المؤسسات العرفية بمنطقتي القبائل ووادي ميزاب في حل النزاعات بين الأفراد بشكل فعال وسريع عن طريق الوساطة وآلية المصالحة. وذلك وفق مقاربة انتربولوجية قانونية[3] تتجاوز تفسير القانون عن طريق القانون المكتوب الصادر عن الدولة وفق المنظور الوضعي الشكلي، إلى رؤية شاملة للظاهرة القانونية في مفهومها الواسع والمتعدد، بأن نبحث القانون من خلال التمثيلات والخطابات والتطبيقات القانونية للمجتمع في حياته العملية.[4]

ونحاول أن نجيب عن جملة من التساؤلات الأساسية، أهمها: ما هي مجالات قضاء الصلح العرفي وأسباب اللجوء المتزايد للمتقاضين في المنطقتين إلى حل نزاعاتهم في إطار المؤسسات العرفية القبلية

---

[2] باتت الطرق البديلة لحل النزاعات في الوقت الحاضر من المواضيع الشائعة للبحوث القانونية والأنتروبولوجية القانونية في الدول سواء في الدول الأنكلوساكسونية أو في فرنسا.وقد قام مخبر الأنتروبولوجيا القانونية بباريس سنة 1980 بعدة بحوث حول العدالة غير الرسمية justice informelle في المجتمعات التقليدية مقارنة بالعدالة الرسمية للدولة المعاصرة. غير أن هذه البحوث تركزت أغلبها في إفريقيا السوداء ولم تحظ البلاد المغاربية باهتمامها. كما بات النزاع conflit ومسألة مشاركة الأفراد في المرفق القضائي ودمقرطة حل النزاعات من الموضوعات الرئيسية في الأنتروبولوجية القانونية الحالية. حول هذه الدراسات انظر:

Marie FOBLETS – Claire, '' A la recherche d'une justice perdue : les procédures alternatives de règlement de conflits '', *Journal of Legal pluralism*, N°36, 1996, pp. 9- 10.

[3] تعرف الانتروبولوجيا القانونية أنها :« التخصص الذي يبحث مسارات الاقنعة الخاصة بكل مجتمع، ونسق التفكير التي يحكمها، من خلال تحليل الخطابات (الشفوية والمكتوبة)، والتطبيقات والتمثيلات لدى الأفراد » (ترجمتنا). انظر: Norbert ROULAND, *l'Anthropologie juridique*, que sais-je ?, PUF, 1990, p.7.

[4] Otis Ghislan, *Méthodologie du pluralisme juridique*, éditions KHARTALA, paris, 2012, pp.28, 32.

والدينية؟ (**المبحث الأول**)؛ وما هي تشكيلة مجالس الصلح العرفية المنبثقة عن المؤسسات العرفية القبلية والدينية، التي تقوم بالوساطة والصلح؟(**المبحث الثاني**)؛ وفيم تتمثل المنظومة القيمية السائدة في الثقافة القانونية للمجتمع الجزائري والمتحكمة في عملية الصلح؟ (**المبحث الثالث**)؛ وأخيرا كيف تتم إجراءات وآليات طريقة الصلح التي تتولاها المؤسسات العرفية، وضمانات تنفيذ اتفاق الصلح؟ (**المبحث الرابع**)؛ لنخلص إلى بعض الاقتراحات بخصوص وجوب دعم هذه الطريقة البديلة لدرء النقائص التي تشوبها، سواء من طرف المتنازعين أو من طرف المشرع الجزائري.

المبحث الأول: مجالات الصلح العرفي وأسباب تزايد اللجوء إلى وساطة المؤسسات العرفية

بعد استعراض مجالات قضاء الصلح العرفي (م1) نبحث في أسباب لجوء المتقاضين الى الوساطة العرفية (م2).

المطلب الأول: مجالات قضاء الصلح العرفي

إذا كان مجال القضاء العرفي القديم قد تقلص اليوم إلى حد كبير بفعل عامل التثاقف القانوني إبان الفترة الاستعمارية ثم بعد نشأة الدولة الوطنية؛ فان مجالس الصلح العرفية لازالت حسب معاينتنا الميدانية تساهم في تسوية الكثير من القضايا بالصلح، سواء تعلق الأمر بالأحوال الشخصية أو النزاعات العقارية والتجارية والمالية(**الفرع الأول**)، وقضايا الضرب والجرح العمدي والشجارات (**الفرع الثاني**).نستعرضهما في التالي:

الفرع الأول: قضايا الأحوال الشخصية والقضايا المدنية والتجارية

تساهم المؤسسات العرفية في تسوية أغلب النزاعات المتعلقة بالأحوال الشخصية بواسطة الصلح[5] لاسيما نزاعات الطلاق والميراث التي تتميز بالطابع السري في ثقافة المجتمع مع الأخذ بعين الاعتبار بعض قواعد القانون العرفي المنظمة للموضوع التي مازالت سارية المفعول. إذ بعد التوصل إلى اتفاق بالتراضي حول الطلاق وحيثياته يتم إعطاء الصيغة الشكلية لهذا الاتفاق بواسطة حكم لدى القضاء الرسمي. ونفس

[5] على سبيل المثال وحسب إحصائيات مجلس قضاء غرداية لسنة 2007 لا تمثل قضايا الأحوال الشخصية إلا 8 % من القضايا المعالجة أمام 15 % من القضايا المدنية، بينما تمثل القضايا الجنائية 75 %. انظر: الجدول الإحصائي للقضايا لسنة 2007، مصلحة الإحصائيات، مجلس قضاء غرداية.

الحكم ينطبق على النزاعات المتعلقة بالميراث وتوزيع التركة، قبل أن يتم إعطاؤها الشكل الرسمي كفريضة لدى الموثق.

كما تتوسط مجالس الصلح العرفية في الكثير من الحالات لحل النزاعات العقارية بالاستعانة بقواعد القانون العرفي السارية المفعول. وقد يلجا القضاء الدولاني في هذه المسائل إلى الاستعانة بالخبراء التقليديين العارفين بالقانون العرفي في إطار الخبرة القضائية[6]، وقد يقع الاتفاق بالتراضي على معالم الحدود بمساعدة العقال والمجلس القروي، وبإشراف الخبير الذي يحرر محضراً مفصلا في ذلك يوقع عليه الأطراف، فيحيلوا ذلك للقاضي ليثبته بحكم. وفي النزاعات التجارية والمالية تتولى المجالس القضائية العرفية غالبا الوساطة لتحقيق الصلح والتفاهم بين المتنازعين. ويتجسد ذلك خصوصا في النزاعات حول التسيير التجاري والمالي للمشاريع والمؤسسات التجارية العائلية التي أصبحت تشكل نسبة معتبرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[7]، و غالبا ما تضمن المجالس العائلية ديون أبنائها وتوفيها للدائن على أن يستردوها منه بالتقسيط. وفي الغالب يكون حضور الخبراء، كالمحاسبين ضروريا لفهم النزاع والسعي لتحقيق الصلح بين المتخاصمين.

الفرع الثاني: الجرائم الجزائية البسيطة المرتكبة ضد الأشخاص

وتتعلق بمختلف أشكال العنف العمدي المرتكب ضد الأشخاص والتي تعتبر كمخالفات وجنح يعاقب عليها في مفهوم قانون العقوبات الجزائري. مثل النزاعات المتعلقة بالاعتداء على الأشخاص والأموال بالضرب والجرح العمدي والشجارات ما لم تؤد إلى الوفاة، إذ تنعقد

---

[6] بموجب المرسوم التنفيذي الصادر في 10أكتوبر1995 المتعلق بشروط تسجيل الخبراء وواجباتهم وحقوقهم اشترطت المادة 6 منه أن يكون الخبير متحصلا على شهادة جامعية في التخصص. غير أن التعليم الجامعي لا يضمن في الحقيقة أي تكوين في القانون العرفي لهؤلاء، مما جعل القضاة في ولاية غرداية يلجؤون في النزاعات المتعلقة بالعمران والمياه إلى تعيين الخبراء التقليديين "لاومنا" العارفين للقانون العرفي للعمران وتسيير المياه ،بينما يلجا بمنطقة القبائل إلى الاستعانة بأعضاء المجالس القروية (امغارن) لتثبيت الملكية الأرضية وحل النزاعات العقارية المتعلقة بتحديد معالم الحدود.

[7] حسب الباحث بوعلام عليوات باحث من جامعة نيس صوفيا انتيبوليس، بلغت نسبة المؤسسات الاقتصادية العائلية في الجزائر حوالي95 % من جملة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اغلبها مؤسسات صغيرة جدا. انظر:

Meziane Rabhi, *l'entreprise familiale en Algérie, Comment assurer la relève ?,* LIBERTE du 27 mai 2014, p. 7.

المجالس العرفية تلقائيا أو بموجب شكوى - إذا لم تصل إلى علمها الوقائع - لبحث هذه الوقائع لحلها بالمصالحة وتفادي وصولها إلى القضاء الدولاني، طالما أن هذا النزاع يعتبر مسا بوحدة الجماعة وبالنظام السائد وتهديدا لأمنها. وتسعى مجالس الصلح العرفية القبلية والدينية إلى الإصلاح بين المتشاجرين بموجب عقد صلح يتفق فيه، إما على تعويض الأضرار للطرف المتضرر وإما بعفو المعتدى عليه على المعتدي. غير أنه في المناطق التي تتمتع فيها المجالس العرفية بسلطة ردعية فإن هذه الأخيرة قد تصدر عقوبات على المخالفين، قد تكون مادية مثل الغرامة بمنطقة القبائل، أو معنوية وهي أشد وقعا، وهي العزل والمقاطعة من طرف الجماعة ودعوة السوء (tiwri)[8] ، كما هو سائد في المنطقتين لاسيما في وادي مزاب.[9]

والملاحظ أن القضاء التأديبي الذي كان سائدا في القديم بكلتا المنطقتين تحول شيئا فشيئا إلى قضاء تصالحي لحل الخصام بين المتشاجرين في قضايا الضرب والاعتداء اللفظي أو قضايا الشرف بسبب ضعف السلطة العقابية المادية للمؤسسات العرفية، بل وأفول سلطة المجالس القروية في العديد من المناطق الحضرية والمدن بمنطقة القبائل مما يصعب معه وأحيانا يستحيل، تطبيق العقوبات المقررة على الشباب المتمرد على سلطتها.

المطلب الثاني: أسباب لجوء المتقاضين إلى الوساطة العرفية لتحقيق الصلح

إن سبب اللجوء المتزايد للأفراد المتنازعين بمنطقتي القبائل ووادي مزاب إلى وساطة المؤسسات العرفية كما لاحظناه، يرجع إلى

---

[8] دعوة السوء tiwri يطلقها العزابة على كل من يخالف القانون الاجتماعي السائد او يرتكب منكرات وهي مؤثرة جدا في الأفراد، ويقابلها دعوة الخير والبركة tanemmirt.

[9] بالطبع ينحصر الأمر في مسائل الضبط البسيطة simples polices، إذ لم يعد للمؤسسات العرفية أي تدخل فيما يخص الجنايات المعاقب عليها بموجب قانون العقوبات منذ أواخر القرن19 عندما تم سحب الاختصاص القضائي في جرائم القتل من يد المجالس العرفية القضائية بالمنطقتين بعد بسط الإدارة الاستعمارية. والملاحظ أن "الدية" المعروفة في الشريعة الإسلامية كقصاص على جريمة القتل تعد مرفوضة في نظام الثأر القبائلي حتى اليوم لأنها تعتبر بمثابة "أكل دم الضحية" أي "رشوة" مقابل سكوتها عن حقها. انظر :
HANOTEAU et LETOURNEU, *La Kabylie et les coutumes kabyles*, Editions BOUCHEN, tome II, p209.

النقائص والعراقيل التي تميز قضاء الدولة الذي يعتبر طريقا طويلا وشاقا للمتقاضين لانتزاع حقوقهم نظرا لطبيعته البيروقراطية وتعقيداته والمصاريف التي يفرضها على كاهل المتقاضين بالإضافة إلى مشاكل التنفيذ، الخ(**الفرع الأول**)؛ والى المزايا العديدة التي توفّرها لهم تسوية نزاعاتهم بالصلح في إطار المؤسسات العرفية. ومن أهم هذه المزايا: بساطة الإجراءات والسرية والفعالية وخاصة الاحتكام إلى القيم الاجتماعية والأخلاقية السائدة التي تحث على التسامح والتنازل عن الحق من أجل مصلحة الجماعة، بالإضافة إلى ضمان فعالية اتفاق الصلح وسرعة تنفيذه (**الفرع الثاني**).

الفرع الأول: نقائص القضاء الدولاني

سنتناول على التوالي: النقائص والتعقيدات البيروقراطية (1)، فالعلنية الفاضحة(2)، ثم التطبيق الجامد للقانون (3) وأخيرا مشاكل التنفيذ (4) .

أولا: النقائص والتعقيدات البيروقراطية

يعاني قضاء الدولة نقائص مزمنة كثيرة بالإضافة إلى الإجراءات البيروقراطية، مما يجعل عملية التقاضي أمامه مسارا شاقا وطويلا ينفر المتقاضين ويجعلهم يبحثون عن بدائل أخرى، لعل أهمها:

- كثرة القضايا وتكدسها مما يجعل القضاة يعملون تحت الضغط وتنقص بالتالي قدرتهم على المعالجة السليمة والمتأنية للقضايا.[10]
- النقائص اللوجستية لاسيما قلة المحاكم وبعدها عن أغلب القرى بالنسبة لمنطقة القبائل والصحراء، ومتاعب التنقل إلى مقار المجالس القضائية.
- تعقد إجراءات التقاضي وكثرتها مثل إجراءات التحقيق والتبليغ والاختصاص وسير الجلسات والطعن، وإجراءات إحضار الشهود وترجمة الوثائق، وإجراء الخبرة، الخ[11]. ويؤدي ذلك غالبا إلى

---

[10] حسب الإحصائيات التي كشف عنها القاضي عبد السلام ذيب رئيس الغرفة التجارية والبحرية لدى المحكمة العليا خلال مداخلته بعنوان "المحكمة العليا في كلمات وأرقام" والتي ألقاها في الندوة العلمية التي نظمتها المحكمة العليا، بمناسبة إحياء الذكرى الـ50 لتأسيسها؛ فانه تم تسجيل 77046طعن لدى المحكمة العليا خلال سنة 2013، وهو عدد من القضايا لم يتم تسجيله خلال 25 سنة (1964-1988). انظر: محمد فاتح عثماني، '' *في ظل غياب الوساطة القضائية وتراجع دور ''الجماعة'' التقاضي في الجزائر..رحلة بلا نهاية في المحاكم*''، جريدة الخبر، الجمعة 09 ماي 2014. النسخة الالكترونية.

[11] انظر خاصة المواد من 8 إلى 23 ، والمواد 32 إلى 47 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

تطويل الفصل في النزاعات وإرهاق المتقاضين نفسيا وماديا. وفي أغلب الحالات يلجأ المتقاضي إلى توكيل محامٍ، وهو ما يثقل كاهله بالمصاريف القضائية التي لا يستطيع حتى في حالة كسبه القضية، استرجاع إلا جزء منها.

- أدى طول الإجراءات وتعقدها وضرورة اكتمال الإجراءات للفصل في القضايا، إضافة إلى طرق الطعن والتأجيلات، إلى طول الفصل في النزاعات، لاسيما في القضايا الجزائية والعقارية والتجارية.
- العائق اللغوي الذي بات عاملا ينفر المتقاضين من القضاء الدولاني بمنطقة القبائل، ويجعل منه جهازا غريبا عن ثقافة المجتمع[12].

ثانيا: العلنية الفاضحة

يؤدي مبدأ علنية الجلسات غالبا إلى إحراج المتقاضين وكشف أسرارهم العائلية والتجارية فضلا عن نواياهم وتصرفاتهم أمام الحضور، مما يكون له غالبا آثار نفسية بالغة عليهم ويفسد العلاقات بينهم بل ويهدد أحيانا الاستقرار الاجتماعي للعائلات والجماعات القرابية فضلا عن الأفراد. وهو ما يدفع الأفراد غالبا إلى حل نزاعاتهم في الإطار العرفي الذي يضمن لهم السرية.

ثالثا: التطبيق الجامد للقانون دون الاعتداد بالبعد التصالحي

تتمثل وظيفة القضاء الدولاني أساسا في تطبيق القانون بصفة جامدة بتقرير الحق لأحد أطراف النزاع كما يحدده المشرع تطبيقا للقاعدة القانونية، دون الأخذ بعين الاعتبار النتائج الاجتماعية التي قد تترتب عن تطبيق القانون مثل ازدياد الانشقاق والعداوة بين الأطراف وحتى ارتكاب جرائم أخرى تبعا لذلك؛ بينما يمثل تحقيق الصلح الهدف الأساسي في الوساطة التي تقوم بها المؤسسات العرفية. فتسوية النزاع في إطار هذه المؤسسات يقوم على البعد التصالحي أي تحقيق الصلح بين المتنازعين كهدف أسمى. وقد يتم ذلك مع

[12] تنص المادة 8 فقرة 3من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد بالنص على أن « تتم المناقشات والمرافعات باللغة العربية ». ويشكل ذلك عائقا نفسيا وسياسيا لتقريب القضاء من المواطنين بالمناطق الناطقة بالامازيغية لاسيما بالنسبة للمسنين بمنطقة القبائل .

إحقاق الحق لصاحبه، كما قد يتم على حساب إحقاق الحق بتنازل احد الأطراف أوكلاهما عن جزء من مطالبهما من أجل تحقيق الصلح.

وإن كان تحقيق الصلح هو الواجب الذي يسعى الوسطاء من كبار العائلة ورجال الدين إلى تحقيقه، فإنه لا يمثل في قضاء الدولة إلا إجراء استثنائيا وتكميليا. فباستثناء ميدان الطلاق الذي أوجب فيه المشرع الجزائري بموجب المادة 49 من قانون الأسرة، على القاضي عدم إثبات الطلاق إلا بعد محاولات إجراء الصلح، فإن الصلح يبقى إجراء هامشيا، إذ يلاحظ أن التعديل الجديد لقانون الإجراءات المدنية والإدارية نص على طريقة الوساطة والصلح[13] في المواد المدنية والإدارية، لكنه أبقى ذلك كطريقة جوازيه واختيارية يلجا إليها القاضي إن أراد، كما تم إخضاع طريقة الصلح القضائي في كلتا الحالتين للتعقيدات الإجرائية الشكلية التي تميز القضاء الدولاني.

رابعا: مشاكل التنفيذ والآثار الاجتماعية السلبية للتنفيذ الجبري

يعترض تنفيذ مختلف الأعمال القضائية من أحكام وقرارات مشاكل كثيرة في الميدان العملي سببها غالبا تعنت الطرف أو الأطراف الخاسرة التي صدرت ضدها وتحايلها وتهربها من ذلك، وقد يصل الوضع إلى استحالة التنفيذ، بالإضافة إلى المصاريف التي تتطلبها إجراءات التنفيذ بواسطة المحضر القضائي ولاسيما الآثار السلبية للتنفيذ الجبري على العلاقات الاجتماعية بين المتنازعين (حالة النزاع بين الإخوة والأعمام أو الزوجين). بينما يضمن الوسطاء في المؤسسات العرفية التنفيذ الفعلي لاتفاق الصلح بواسطة تعاون الأطراف المتصالحة وبمساهمة المجتمع مقابل الحصول على التزكية الاجتماعية والبركة الدينية.

المطلب الثاني: مزايا قضاء الصلح العرفي

يوفر القضاء العرفي الذي يقوم على وساطة أشخاص حكماء ذوي مركز اجتماعي وروحي محترم، مزايا هامة للمتنازعين. فهو من جهة يسمح لهم بحل نزاعاتهم بالتفاهم بسرعة وبساطة وسرية، ويجنبهم المعاناة

[13] المواد 990 إلى 1005 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

الطويلة والشاقة مع الإجراءات البيروقراطية والتكاليف الباهظة التي يفرضها القضاء الدولاني؛ وهو من جهة أخرى يسهر على تحقيق الصلح وإرجاع اللحمة بين المتنازعين مع ضمان تنفيذ بنود الصلح :

أولا: السرعة والبساطة و المجانية

يتم حل النزاعات بوساطة المؤسسات العرفية قبلية كانت أو دينية، بإجراءات بسيطة ومرنة وسهلة دون التقيد بآجال معينة أو مصاريف، وبعيدا عن الإجراءات الشكلية البيروقراطية. والملاحظ أن الكثير من النزاعات المعقدة التي يتطلب حلها في القضاء الدولاني شهورا وحتى سنوات عديدة من المساعيَ مثل القضايا العقارية والتجارية، يتم حلها في مدة ساعات وفي أسوء الأحوال في مدة أيام، بفضل حنكة الوسطاء وتأثيرهم في المتنازعين.[14]

ثانيا: السرية والحميمية

إن القضاء العرفي يوفر السرية التامة للمتقاضين طالما أنه لا يجري أمام الملأ. ذلك أن إخراج النزاع أمام الآخرين "الأجانب" « *iberraniyen* »يعتبر في التصور الشعبي عاراً وفضيحة، أي « *bahdala* » بمعنى إهانة لشرف الجماعة. إذ يسود الاعتقاد أن مشاكل الجماعة وقضاياها يجب أن تحل بين أفرادها لأنها "سر الجماعة" وكل إفشاء لها يعتبر قدحا وضرار بحرمة الجماعة وبالتالي يثير ردود فعل عنيفة من طرفها. هذا ما يفسر أن أغلب القوانين القروية القبائلية السائدة حتى اليوم تقرر عقوبات على اللجوء إلى القضاء الدولاني، ولا تسمح بذلك إلا بعد عرض النزاع أولا على القضاء العرفي واستحالة حله من طرفه، كما تلزم المتقاضين الحصول على رخصة مسبقة من المجلس القروي "ثاجمعت" لعرض النزاع أمام القضاء الدولاني. والملاحظ أن المتنازعين قد يخرقون هذه القاعدة، في حالة ما وصل التعنت والعناد مداه لاسيما إذا تعلق الأمر بأموال طائلة تثير الصراع الشديد والأطماع الكثيرة.

---

[14] مثال ذلك قضية نزاع دامت مدة 17 في القضاء الدولاني فتم حلها في مدة ساعات في مجلس الصلح التابع لمسجد تيزي وزو. إذ لم يتم فقط تسوية النزاع القانوني وإنما إرجاع المودة والتصالح بين الخصوم: انظر: الدكتور سعيد بويزري، حوار مع جريدة "موعد حواء" حول مجالس الصلح وعلاج مشاكل المجتمع، مجلة موعد حواء، النسخة الالكترونية. من 26 نوفمبر إلى 2 ديسمبر 2008.

ثالثا: البعد التصالحي والاجتماعي لتسوية النزاع

يسعى الوسطاء بالمؤسسات العرفية أساسا إلى تسوية النزاع وتحقيق الصلح في آن واحد حتى وإن كان ذلك على حساب إحقاق الحق، طالما أن أي نزاع بين أفراد الجماعة يمثل تهديدا لوحدتها، لأنه قد يتحول تلقائيا إلى نزاع جماعي بين العائلتين أو القريتين أو العرشين بفعل التضامن القرابي الآلي(الحمية القرابية). ولذلك كان من الطبيعي أن تضع الجماعة آليات لتحقيق التصالح وحماية وحدتها وانسجامها. ولتحقيق هذا الهدف النبيل لابد من حث الأطراف المتنازعة على التفاهم بالتضحية المتبادلة للوصول إلى أرضية تفاهم لرأب الصدع في كيان الجماعة.

رابعا: ضمان التنفيذ وفعاليته

خلافا لطرق التنفيذ التي يقررها المشرع والتي يمكن للمدين، في حالات عديدة، التحايل عليها والتهرب من تطبيقها عليه عمليا ؛ فإن الوسطاء العرفيين من ممثلي الجماعات القرابية للأطرف ورجال الدين يضمنون تنفيذ بنود الصلح تنفيذا سريعا وفعالا، بفضل السمعة والتأثير المعنوي الذي يتمتعون به لدى الأطراف في إطار القيم الاجتماعية المتعارف عليها لاسيما قيمة الرجولة التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالالتزام بالعهد والكلمة. فإذا أخل أحد الأطراف بالتزاماته المتفق عليها في عقد الصلح فان ممثل عائلته "الضامن فيه" يلزمه بذلك باستخدام كل سلطته ونفوذه عليه بالإضافة إلى تحسيس عائلته وتعبئتها للتأثير عليه حتى يعود إلى جادة الصواب. أما إذا تعنت المدين في موقفه ورفض الوفاء بالتزاماته المتفق عليها في الصلح، فإن ممثله العائلي الضامن يوفي بالالتزام مكانه، دفاعا عن "وجه العائلة" وتنفيذا للعهد، ثم يعود على صاحبه لمطالبته بالوفاء أو قد يعفيه من الإلتزام لاسيما إذا لم تكن له القدرة المالية للوفاء. ومن جهة أخرى فإن تنفيذ اتفاق الصلح يتم غالبا بالتعاون بين الأطراف وعن طيب خاطر بإشراف الوسطاء من وجهاء الجماعة ورجال الدين؛ بينما يخلف التنفيذ الجبري الذي تمارسه أجهزة الدولة آثارا نفسية واجتماعية سلبية على المدين المتعنت، بل وقد يولد

احتقانا في العلاقات الأسرية وأحقـادا تلوث العلاقات بين الأفراد والجماعات قد تمتد إلى عدة أجيال .

ويمكن أن نلخص مزايا الوساطة العرفية وعيوب القضاء الدولاني في هذا الجدول المقارن:

عيوب القضاء الـــــدولاني	مزايا القضاء العـــــــرفي
التعقيـــدات البيـــروقـراطيـة والمصاريف القضائية	السرعة والبساطة والمجانية
العلـــــــنية الفاضحة (البهدلة)	السرية والحميمية
الجمود في تطبيق القانون بعيدا عن البعد التصالحي	البعد التصالحي والاجتماعي لتسوية النزاع
مشاكل التنفيذ والآثار السلبية للتنفيذ الجبري على العلاقات الاجتماعية بين الأفراد.	ضمان التنفيذ وفعاليته وإرجاع لحمة الأخوة والوئام والانسجام الاجتماعي.

المبحث الثالث: مجالس الصلح العرفية

تنبثق مجالس الصلح العرفية من التنظيم القرابي - الديني السائد بالمنطقتين(**المطلب الأول**)، وتتشكل أساسا من ثلاث فئات من الأشخاص الذين يمثلون خيرة أبناء المجتمع ونخبتها (**المطلب الثاني**):

المطلب الأول: بنية النظام القبلي-الديني بالمنطقتين[15]

ينتظم الأفراد بمنطقتي القبائل ووادي مزاب تنظيما قبليا تنبثق منه مجالس قبلية تمثيلية تخضع إلى مؤسسات دينية تتداخل تنظيميا ووظيفيا معها. وقد عرفت هذه النظم عدة تطورات، لاسيما إبان الفترة الاستعمارية، ترتبت عنها تحولات في بنيتها ووظائفها.ويمكن أن نميز بين المؤسسات القبلية والدينية:

[15] حول هيكلة هذه النظم وتطورها التاريخي في ظل الدولة الاستعمارية وبعد الاستقلال انظر: عبد الله نوح، المؤسسات العرفية بمنطقتي القبائل ووادي مزاب ومساهمتها في المرافق العامة. مقاربة انتربولوجية قانونية. دكتوراه في القانون العام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر 2010، ص60 إلى 87.

الفرع الأول: المؤسسات القبلية

يقوم التنظيم القبلي على أساس القرابة الحقيقية أو المفترضة (جد ذكر) ويرتبط بإقليم مكاني في إطار النظام القبلي الانقسامي الذي يسود مختلف المجتمعات الأمازيغية في شمال إفريقيا التي هي مجتمعات انقسامية sociétés segmentaires[16]. ويتميز هذا النظام باستقلال كبير للجماعات القرابية التي تشكل في نفس الوقت أطرا اجتماعية للانتساب ووحدات إدارية وسياسية. وتستمد المؤسسات القبلية التمثيلية المنبثقة من هذا التنظيم مشروعيتها من طبيعتها التمثيلية وطريقة اختيار أعضائها ومراقبتهم وعزلهم، وتوزيع السلطة وعدم تركزها في شخص واحد.

ففي منطقة القبائل تشكل" *ثاخروبث*" أو " *أذروم*" (الحي) أول وحدة تنظيمية قرابية تضم مجموع العائلات المنتسبة إلى جد مشترك و يرأسها " *طامن*" يمثلها في المجلس القروي (ثاجمعث ن ثادرث) أو " *اللجنة القروية*" في إطار القرية، بعد ذلك تاتي ''تادرث'' القرية" وتتكون من تجمع عدة أحياء " *إذروما / إخربا*" و هي وحدة إدارية جوهرية في المجتمع القبائلي، و يشرف على تسييرها مجلس عام يضم كافة الرجال البالغين في القرية يدعى "*ثاجمعث ن ثادارث*" ينبثق منه مجلس تنفيذي مضيق يدعى " *ثاجمعث ن لعقال*" أو اللجنة القروية (Comité) يرأسه " *لمين*" وهو منسق ليست له إلا سلطة اسمية. وتشكل عدة قرى على أساس انتسابها إلى جد مشترك واتخاذها اسم مشترك كرمز لوحدتها،[17] تحالف قرابي يسمى ''عرش'' (القبيلة) ويسيره

---

[16] المجتمع الانقسامي (société segmentaire) هو المجتمع الذي يتكون من تنظيم على شكل شجرة يمثل المجتمع بالجذع بينما تشكل الفروع الكبيرة الجماعات النسبية الكبرى، والفروع الثانوية العائلات. ويتميز بانعدام السلطة المركزية بحيث لا يضمن النظام فيها هيئة سياسية معروفة ومتميزة وإنما يتحقق ذلك بلعبة التوازن بين مختلف الأقسام والجماعات القرابية التي يتكون منها. حول النظام الانقسامي انظر:

Emile DURKHEIM, *De la division du travail social,* (1893), paris, PUF, 1973, pp.149-176.
Michel CAMAU, *Pouvoir et institutions au Maghreb,* Horizon maghrébine, Cérès Production, Tunis, 1978, p. 174.

وحول النظام الانقسامي في المجتمعات الامازيغية انظر:

Ernest GELLNER, *Saint of Atlas,* London, Weidenfeld and Nicolson, 1969.

[17] غالبا ما يكون ذلك بأداة الانتساب ''آث'' مثل آث اراثن، آث واسيف، او باسم الجمع مثل امكيرن، اعكورن، الخ.

مجلس تمثيلي يسمى " *ثاجمعث ن لعرش*"(مجلس العرش). قد تتجمع عدة قبائل في شكل كونفدرالية قبلية مؤقتة تسمى" *ثاقبيلت*"[18].

أما في وادي مزاب فتتكون من مجموع الأسر المرتبطة بجد ذكر مشترك ما يسمى "تادرت"(العائلة الموسعة) يرأسها مجلس من كبار العائلات، وتشكل مجموع العائلات الموسعة على أساس القرابة إلى جد مشترك"تعشيرت(العشيرة) ويسيرها مجلس كبار العشيرة، ومن مجموع العشائر المرتبطة بجد مشترك يتكون ''عرش''(القبيلة)، ومن تحالف عرشين إلى أربعة أعراش تتكون المدينة المزابية (آغرم) التي يسيرها مجلس تمثيلي لمجموع العشائر يدعى مجلس الضمان والأعيان. ويتميز وادي ميزاب بظهور مجلسين كونفدراليين يمثلان المدن المزابية السبعة أحدهما قبلي والآخر ديني يمثلان الوحدة المذهبية والقبلية لبني ميزاب.

الفرع الثاني: المؤسسات الدينية

تمثل مؤسسة العزابة في وادي مزاب نخبة رجال الدين الاباضية الذين يقومون بأمر الإمامة، بينما يمثل نظام ثمعمرين بمنطقة القبائل التفسير المرابطي للإسلام السني المرتبط بالنظام القبلي القبائلي.[19] وأدى تمتع هذه المؤسسات بالحياد وبمشروعية دينية قوية، إلى أن خولها للقيام بدور الوساطة لتحقيق الصلح. وتتمثل هذه المؤسسات في التالي:

أولا: نظام حلقة العزابة (اعزابن)بوادي ميزاب

تعد حلقة العزابة (اعزابن) أعلى مرتبة من مراتب الطلبة و رجال الدين الاباضية بميزاب، وتمثل الهيئة الدينية العليا على مستوى كل

---

[18] ومن أمثلة هذه التحالفات ما يذكره لنا الكاتبان هانوتو وليتورنو في أواخر القرن 19 من وجود أربعة كونفدراليات متميزة بمنطقة القبائل الكبرى وهي كونفدرالية آث اراثن، وهي أقواها وأكثرها عددا وأوسعها إقليما، وتضم 13 قبيلة وكونفدرالية إزواون وتضم 10 قبائل وتتمركز في الجنوب الغربي لجرجرة. وكونفدرالية إلليلتن وتضم 5 قبائل. وكونفدرالية آث جناد التي تحتل الساحل البحري والجانب الشرقي للقبائل الكبرى وتحتوي على 6 قبائل. انظر:
Adolph HANOTEAU, A LETOURNEUX, *La Kabylie et les coutumes kabyles,* deuxième tome,ATOUT KABYLIE-EUROPE, AUHUSTIN CHALLAMEL Editeurs, paris 1893, Réédition 1998, pp.14 et s.

[19] حافظت المؤسسات الدينية الاباضية على رأسها العزابة بطابعها العرفي، بينما اتخذت الزوايا بمنطقة القبائل شكل الجمعيات الدينية، ومع ذلك حافظت بعضها على بنيتها العرفية في الواقع العملي.

مدينة مزابية باعتبارها تجسيدا للإمامة الإباضية. وقد نشأ نظام العزابة نتيجة لاجتهادات وجهود علماء ومشائخ الإباضية في بداية القرن الحادي عشر، من أجل إحياء نظام الحكم الرستمي في شكل جديد. فبعد أن كانت مجرد حلقة للتعليم الديني والاعتزال الروحي(القرن10 -11) تحولت بعد نشأة المدن المزابية واستقرارها بالمسجد (القرن 12) إلى هيئة سلطوية تقوم بوظيفة اجتماعية هامة تتمثل في التوجيه والإرشاد العام وتحقيق الصلح لحفظ التضامن والتكافل في المجتمع، وتنظيم العادات والتقاليد بواسطة الفتاوي والقوانين العرفية بالاشتراك مع مجلس الأعيان الممثل لعشائر المدينة.

ويساعد اعزابن هيئة تمسردين[20]، وتضم النساء المتفوقات في علوم الدين، و مهمتها الأساسية هي تنفيذ قرارات العزابة في المجتمع النسوي والتكفل بالشؤون الاجتماعية للمرأة المزابية، والتعليم الديني للفتيات وغسل الموتى من النساء. كما يوجد مجلس لعزابة وادي مزاب يتشكل من ممثلي العزابة للمدن المزابية السبعة ويسمى مجلس الشيخ آمي سعيد[21] ويرأسه "شيخ وادي ميزاب"، وينعقد غالبا بمقبرة الشيخ آمي سعيد الجربي بمدينة غرداية. ومن مهامه إضافة إلى توحيد الفتوى بين حلقات العزابة للمدن المزابية السبع، تسوية الخلافات التي تنشأ بين المدن المزابية أو الأعراش مدن مختلفة.

ثانيا: نظام الزوايا (ثمعمرين) بمنطقة القبائل

نشأت الزوايا " ثمعمرين" في إطار الحركة الصوفية التي عرفها شمال إفريقيا، منذ نهاية القرن 13 وبداية القرن 14، ثم كقلاع للمقاومة الثقافية والدينية للغزو الاسباني ومن بعده الاحتلال الفرنسي[22]، ثم ما لبث أغلبها أن تحول إلى مراكز للتعليم الديني، لتقوم بالوظيفة الدينية وتلعب دور الوساطة لتحقيق الصلح بين الجماعات القرابية المتنافسة. ويمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من

---

[20] ومعناه باللغة الأمازيغية، الغاسلة والغاسلات، وأطلقت هذه التسمية اصطلاحا على الفقيهات المزابيات، لأنه من وظائفهن الأساسية غسل الموتى من الإناث والأطفال وتجهيزهم.

[21] يكون هذا المجلس قد ظهر أثناء حياة الشيخ آمي سعيد أو بعد وفاته في أواخر القرن 9 هـ /15م لذلك سمي باسمه.

[22] صلاح مؤيد العقبي، **الطرق الصوفية والزوايا بالجزائر، تاريخها ونشأتها**، دار البرق، بيروت، 2002 ، ص 302 محمد نسيب، **زوايا العلم والقرءان بالجزائر**، دار الفكر الجزائر، 1989، ص31، 25.

الزوايا بمنطقة القبائل، هي: زوايا المشايخ: وهي زوايا عائلية ترتبط بشيخ معين، بحيث ينتقل منصب الشيخ بالطريقة الوراثية؛ وزوايا المرابطين (ثمعمرين ن امرابضن) وهي ملكية جماعية للعائلات المرابطية من أحفاد مؤسس الزاوية، أو للقرية أو العرش الذي يحتويه، ويشمل هذا النوع أغلب الزوايا بمنطقة القبائل، ويدير هذه الزوايا مجلس عائلي تمثيلي يتشكل من ممثلي الجماعات القرابية المنتمية إلى شيخ الزاوية؛ وأخيرا زوايا الطلبة[23]: وهي زوايا تعليمية يسيرها الطلبة وهي قليلة جدا في منطقة القبائل.

وتستمد الزوايا القبائلية مشروعيتها مما تحوزه من سلطة روحية مقدسة "البركة" حسب اعتقادات الأفراد. ومن فعاليتها في تحقيق الوفاق والصلح بين الأفراد والجماعات القرابية؛ بينما تستمد مؤسسة العزابة مشروعيتها من كونها تجسد الإمامة عند الاباضية وفقا للفلسفة السياسية والعقائدية التي يؤمن بها المجتمع المزابي .

المطلب الثاني: تشكيل مجالس الصلح العرفية

إن الأشخاص الذين يتولون الوساطة لحل النزاعات بالصلح هم من الرجال الصالحين من نخبة المجتمع الذين يجسدون المثل العليا التي يؤمن بها لرأب الصدع ولم الشمل عن طريق المصالحة. ويتمتع هؤلاء بشخصية «هي في الغالب شخصية تتمتع بإحساس عميق بالآم الجماعة وآمالها، وتمثل في سلوكها روح الجماعة ومثلها » [24]

وتتشكل مجالس الصلح العرفية على مستوى الجماعات القرابية. ففي وادي مزاب توجد مجالس عائلية على مستوى العائلة الموسعة "تادرت" ثم العشيرة "تاعشيرت" ثم المدينة "آغرم"، وفي منطقة القبائل تتشكل على مستوى القرى "ثادرت" والعرش، كما توجد مجالس على مستوى المدن كمجلس الصلح المنبثق من المجلس العلمي

---

[23] مصطفاوي (عبد الرحمان)، **مذكرة تحسيسية بأهمية الزوايا القرآنية**، الجمعية التنسيقية للزوايا القرآنية بولاية تيزي وزو، 2000. محمد نسيب، **زوايا العلم والقرءان بالجزائر**، ص 124 وما بعدها.

[24] د. احمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000، ص33.

لمسجد تيزي وزو.[25] وبالرغم من المرونة في تكوين هذه المجالس بحيث يسمح بإشراك كل شخص يستطيع أن يساهم في حل النزاع بسبب كفاءاته أو مكانته الاجتماعية أو نفوذه على المتنازعين؛ إلا أن هناك - حسب معاينتنا- ثلاث فئات أساسية فاعلة في المجتمع القبائلي والمزابي تلعب دورا حاسما في عملية الصلح من خلال هذه المجالس وهي: الضمان من ممثلي العائلات **(الفرع الأول)**، والعقال والحكماء **(الفرع الثاني)**، ورجال الدين **(الفرع الثالث)**.

الفرع الأول : الضمان(امقرانن)

وهم ممثلو المجموعات القرابية ابتداء من العائلة الموسعة وانتهاء إلى الكونفدرالية القبلية. فهؤلاء يقومون بدور أساسي في حل النزاعات انطلاقا من واجب حماية مصالح أبناء الجماعة والسهر على الوحدة والانسجام بينهم. وتستمد هذه الفئة أهميتها من روابط الانتماء القرابي التي تكسبهم الاحترام والثقة في حفظ الأسرار من طرف المتقاضين المنتمين إلى عائلاتهم. ويختلف تشكيل المجلس التصالحي من ممثلي العائلات حسب أطراف النزاع وفقا لبنية النظام القبلي. والقاعدة السائدة في المنطقتين هي أن أي نزاع يجب أن يمثل فيه المتنازعين من طرف ممثلي جماعاتهم القرابية (عائلة، عشيرة، قرية، عرش). كما يجب تسوية النزاع بدءا من المستوى الأدنى قبل المستوى الأعلى منه.

الفرع الثاني: الحكماء أو العقال (لعقال)

يمثل "لعقال" في المجتمع القبائلي والمزابي صفوة من الرجال القلائل[26] الذين يجسدون كل قيم الحكمة والخير والاستقامة التي يؤمن بها المجتمع ويعتبرها المثل الأعلى في التمثيل الجمعي. و"لعاقل" هو أعلى مركز من المراكز الاجتماعية التي قد يصل إليها الفرد طبقا لسلم الارتقاء الاجتماعي، بعد أن يثبت ولمدة طويلة في مناسبات اجتماعية

---

[25] د. سعيد بويزري،" **نحن بحاجة إلى مجالس صلح لعلاج مشاكل المجتمع**"، حوار مع جريدة موعد حواء، 26 نوفمبر إلى 2 ديسمبر 2008. المصدر: *http://www.bouizeri.net*

[26] للعقلاء ورجال الدين في المنطقتين منذ القديم، دورا أساسيا في تليين حدة النزاع وسيادة لغة التعقل والحكمة. فالعقال كما يصفهم الأستاذ مولود معمري: *«...هم دائما الذين يدافعون عن مبدأ الإنسانية والعدل وغالبا هم الذين يطبقونه أولا، و يسعون للحل الأكثر سلمية... »* (ترجمتنا). انظر:

Mouloud MAMMERI, *La société berbère*, in Aguedal, N° 5, Novembre 1938, p. 46.

عديدة، تمتعه بجملة من القدرات والصفات الأخلاقية العالية يمكن إجمالها في تسمية "المصداقية الاجتماعية"، وهي الاحترام والتقدير الاجتماعي الذي يولد سلطة معنوية[27] على الأفراد. هذه السلطة لا تختلف تأثيرا في الحقيقة عن السلطة العامة التي ترتكز على القوة المادية.

وتدل التسميات التي تطلق على الحكماء في اللغة الأمازيغية على هذا المركز الذي يتمتعون به، فيسمون " irgazen lɛali " "الرجال الخيرون"، و في وادي مزاب كما في عرش آت يمال بتيمزريت بمنطقة القبائل الصغرى يلقبون"ath lxir " "أهل الخير"[28]. ويمكن أن نجمل أهم القدرات التي تتميز بها هذه الفئة فيما يلي:

-القدرة على حل النزاعات: أي التمكن من فض النزاعات المعقدة وإيجاد الحلول المناسبة لكل معضلة أو نزاع بطريقه مقبولة تحافظ على النظام الاجتماعي السائد. وبذلك سموا" irgazen i ferrun tilufa " "الرجال الذين يحلون المعضلات". كما يعبر عن هذا الشخص باللغة المزابية الأمازيغية " yessen ad ifetch taxettilt " '' الشخص الذي يعرف أن يحل العقدة ''.

-حصافة الرأي: بأن يكون صاحب الرأي القويم، ويعبر عنه بـ "صاحب الرأي" bab n rray أو bab n swab "صاحب الصواب". وهو ما يسمى في لغة القضاء بصاحب المنطق القويم «le bon sens»

-حفظ الأسرار: وهم الرجال المعبر عنهم بالأمازيغية " irgazen at lbadhna" اي "الرجال الذين يحافظون على الباطن(السر)". ذلك أن حفظ أسرار النزاع بات مما يجذب الأفراد إلى القضاء العرفي.

---

[27] السلطة المعنوية هي: سلطة لا تقوم على أسس مادية وإنما ترتكز على مقومات معنوية يتمتع بها الشخص وتولد التقدير والاحترام لدى الأفراد الآخرين تجاهه. انظر مفهوم السلطة المعنوية:
Loic CADIET (S.Dir.), *Dictionnaire de la justice*, PUF, 1ère édition, paris, 2004, p. 850.

[28] أنظر:
Azzedine KINZI, *Tajmaɛt du village LQelɛa des At Yemmel : Etude des structures et des fonctions*, S.Dir. Mme Fanny COLONA, Mémoire de Magister en civilisation Amazigh, Institut de langue et culture Amazigh, Université Mouloud Mammeri, Tizi-Ouzou, 1998, t.2, pp. 388 et s.
ويوجد على مستوى قبيلة آت يمال مجلس يضم أهل الخير القرى، يمكن أن نشبهه بالمجلس الكونفدرالي العرفي بوادي مزاب، وقد كان يجتمع في القديم في حالة الأزمات الخطيرة مثل جرائم القتل. كما قد يجتمع أهل الخير لعدة أعراش مثل آت يمال وآت واغليس في نفس الحالات. وفي الوقت الحاضر قد يجتمع أهل الخير ما بين القرى أو مابين الأعراش بهذه المنطقة لتغيير القوانين العرفية المشتركة، انظر: *Idem* p 389.

-التمكن من القوانين العرفية والشرعية: وتظهر الحاجة إلى ذلك خاصة عند حل النزاعات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والمدنية. فالحكيم في اللغة الأمازيغية القبائلية هو الذي يعرف القانون العرفي والشرعي:« wid isnen taɛerfit d tacerɛit ».

وقد يشرك إلى جانب العقلاء بعض الأشخاص نظرا لخبرتهم الخاصة بموضوع النزاع في المسائل التقنية كالقضايا المالية والتجارية. كما قد يلجأ إلى بعض الأشخاص المقربين إلى الطرف المتعنت في النزاع، كأخيه الأكبر أو أبيه أوجدّه أو حتى صديقه، لإرجاعه إلى التعقل وحثه على قبول التصالح، فيقال بالامازيغية المزابية: hed-nni d tnast n flan ''ذلك الشخص هو مفتاح فلان''، أي أن هذا الشخص لديه كلمة مطاعة لدى فلان (الطرف المتعنت في النزاع).

المطلب الثالث: رجال الدين

إن السلطة المعوية التي يتمتع بها رجال الدين من العزابة وشيوخ الزوايا لحيازتهم للمعرفة الدينية والحياد جعلهم ملجأ المتخاصمين لحل خلافاتهم بالصلح لما لهم من تأثير على الطرف المتعنت. ففي منطقة القبائل قد يكون رجال الدين من العائلات المرابطية المتدينة التي تتكفل غالبا بتسيير المساجد والزوايا، أو من أعضاء الجمعيات الدينية التي نشأت حديثا لتسيير المساجد في كثير من القرى بعد أن كانت المساجد ترتبط بالنظام القانوني العرفي للقرية.[29] ففي اغلب القرى بمنطقة القبائل يعتبر حضور إمام القرية أو احد رجال الدين من أعضاء الجمعية الدينية للمسجد وجوبيا في المجلس القروي عندما ينعقد كمجلس قضاء صلح، لما لهؤلاء من دور في تليين المواقف ورأب الصدع بين المتنازعين. كما يتمتع العزابة

[29] عرفت بعض العائلات المرابطية بدورها الكبير في إجراء المصالحات وفض الخصومات لاعتبار المشروعية الدينية التي تتمتع بها، ولانتمائها إلى ولي صالح معروف ومقدس من طرف السكان، كما عاينا أن المرابطين في زاوية سيدي بهلول بالشرفة يقومون حتى اليوم بدور أساسي في عمليات الصلح بين المتنازعين، سواء في عرش آث غوبرين أو من خارجه مثل البويرة والجزائر العاصمة، الخ.

بوادي ميزاب بدور حاسم في قضاء الصلح وفي بعض الأحيـان يتولون وحدهم إجراء المصالحة بين الخصوم دون حضور كبار العائلات، لما لهم من تأثير معنوي وروحي على الأفراد.[30]

والملاحظ أن دور رجال الدين هو تزكية المصالحة لرأب الصدع وتحقيق وحدة الجماعة أكثر مما هو التطبيق الصارم للقواعد الدينية. ونظرا لما يتمتعون به من سلطة رمزية قوية،[31] فانه غالبا مايلين تعنت المتخـاصمين بفضل خطـابهم. كما يشكل حضـورهم كشهـود إحدى ضمانات تنفيذ الصلح.

المبحث الخامس: قواعد الصلح العرفي وإجراءاته وتقنياته وضمانات تطبيقه

تكتسي عمليـة الوسـاطة وإجـراءاتها التي تقـوم بهـا المؤسسـات العرفيـة أهمية قصـوى من حيث إنها تجسد التمثيل الجمعي للمجتمع الامازيغي لقضاء الصلح. ويتم من خلال هذه العملية تحـريك النظام القيمـي السـائد في المجتمـع لاسيمـا قيـم الحكمة والتعقل والأخوة، والتفـاوض والتنـازل المشتـرك للمتنـازعين عن جـزء من مطالبهم. وبالرغم من أن النظام القضائي العرفي الأمـازيغي لم يبق كما كان سائدا حتى أواسط القرن 19، كما نقله لنا الباحثان هانوتو وليتورتور بالنسبة لمنطقة القبـائل، عندما كان يشكل نظاما كـاملا قائما بذاته ومتميزا بهيئاته وإجراءاته وقوانينه المطبقة، إلا أن العديد من قواعده وآلياته مازالت سائدة حتى اليوم.

---

[30] وعرف في التاريخ المزابي عدة مشائخ اشتهروا بالفصل في الخصومات بين الناس والعشائر والعائلات، مثل الشيخ امحمد بن الحاج يوسف اطفيش(1821 -1914) شيخ بني يزڤن، والشيخ ابراهيم بن عمر بيوض(1899-1981) شيخ مدينة ڤرارة ورائد الحركة الإصلاحية؛ والشيخ عبد الرحمان بكلي (1901-1986) بمدينة تادجنينت، الخ.

[31] لرجل الدين في المجتمع القبائلي سلطة رمزية أقوى من الشاعر الفصيح الذي يبقى رجلا عاديا ومن فقراء المجتمع، بسبب أن أمرابض يحوز على علم ديني مكتوب ومقدس مستوحى من الوحي الالهي، بينما تتميز ثقافة الشاعر بكونها شفوية شعبية زمنية اكتسبها من الواقع المعاش . انظر:

Kamel CHACHOUA, *Zwawa et Zaouia,L'slam, « la question kabyle » et l'Etat en Algérie, Autour de la Rissala(épitre) « Les plus clairs arguments qui nécessitent la réforme des zawaya kabyles » d'Ibnou Zakri(1853-1914),clerc officiel dans l'Algérie coloniale. Publiée à Alger, aux Editions Fontana en 1903,* Thèse nouveau régime de sociologie S.Dir. Fanny COLONNA, EHSS, paris, 1999-2000. volume II, pp.23, 24.

فإن كانت تسوية النزاعات بالصلح تتم عموما بواسطة آليات وإجراءات بسيطة إلا أن هذه الإجراءات غير اعتباطية ولا عفوية وإنما تخضع في الواقع، لقواعد وضوابط معروفة ومتوارثة في الثقافة القانونية الامازيغية. ويمكن التمييز بين القواعد والقيم التي يرتكز عليها حل النزاع بالصلح **(المطلب الأول)**، وطريقة تحقيق الصلح وإجراءاته**(المطلب الثاني)** وضمانات تنفيذ عقد الصلح **(المطلب الثالث)**:

المطلب الأول: القواعد والقيم التي يرتكز عليها حل النزاع بالصلح

تخضع جلسات الصلح سواء تلك التي يديرها رجال الدين من العزابة وشيوخ الزوايا، أو تلك التي يسيرها ممثلو الجماعات القرابية في إطار العشيرة وآذروم والعرش، إلى جملة من المبادئ الأخلاقية والقانونية المتعارف عليها منذ القدم وتعمل على ضمان نجاح عملية الصلح. لعل أهم هذه القيم والقواعد ما يلي:

الفرع الأول: عدم البدء بالقضاء الدولاني والتدرج في عرض النزاع

أولا: عدم البدء بالقضاء الدولاني

تنص أغلب القوانين القروية السائدة اليوم في منطقة القبائل على أن أي نزاع ينشأ بين أبناء القرية يجب أن يحل أولا في إطار مؤسسة ثاجمعت، وكل مخالفة لذلك يترتب عنها غرامات تفرض على المتنازعين لان ذلك يشكل من جهة إهانة ومسا بإعتبار هذه الهيئة، ومن جهة أخرى إفشاء لأسرار القرية. ويترتب عن هذه القاعدة التي تسود منذ الفترة الاستعمارية، أنه بمجرد وصول النزاع إلى القضاء الدولاني يمتنع وجهاء الجماعة من إجراء أي وساطة بين الأطراف للصلح كتعبير عن استنكارهم لذلك. وقد يحدث أن يأخذ النزاع مجراه في قضاء الدولة بمختلف مستوياته فيضطر الأطراف للجوء إلى المؤسسات العرفية لتحقيق التراضي لاسيما عند اصطدامهم بمشاكل التنفيذ، وفي هذه الحالة تفرض عليهم غرامة معينة كجزاء لهم عن مخالفتهم للقاعدة.

ثانيا: التدرج في عرض النزاع

ومفـاده أن حل النـزاعات التي تنشـأ بين أفـراد الجمـاعة يجب أن يحترم التدرج الهيكلي للمؤسسـات القرابية التمثيلية ابتـداء من الوحـدة القاعـدية وهي العـائلة الموسعة وانتهاء بالعـرش، ولا يمكـن عرضه على الهيئة العليا إلا بعد أن تفشل الهيئة القرابية الأدنى في حله. ففي منطقة القبـائل يجب حل النـزاع أولا في إطار المجلس العائلي لاذروم (العائلة) الموسعة، وان فشل في ذلك يحول النـزاع إلى ثاجمعت (المجلس القروي)، وان لم يستطع حله، فللمتنازعين اللجوء إلى القضاء الدولاني، كما يمكن عرض النزاع على مجلس العرش (القبيلة) إذا كان المتنـازعون ينتمـون إلى قرى مختلفة. وتسـود نفس القاعدة في وادي مـزاب، إذ يجب عرض أي نزاع ابتداء على المجلس العائلي لتادرت(العائلة الموسعة)، فان لم يحل أو كان النـزاع بين شخصيـن ينتميـان إلى عائلتين موسعتيـن مختلفتيـن، فيتـم عـرض النـزاع على مجلس العشيـرة، وان لم يسو النزاع أو كان الأمر يتعلق بشخصين ينتميان إلى عشيرتين من نفس العرش أحيل النزاع إلى مجلس العرش. أما إذا فشلت كل هذه المجالس في حل النزاع أو إذا تعلق الأمر بنزاع مستفحل بين عشائر كهيئات لاسيما حـول المسـائل العقارية فان مجلس امقرانن (مجلس الأعيان) الذي يحكـم المدينة المـزابية، والذي يمثـل فيه العـزابة، هـو الذي يتدخل بكل ثقله ليتـولى مهمة الوسـاطة للوصـول إلى حل النـزاع بالصلح مهمـا كلف ذلك من الوقت، حماية للاستقـرار في المدينة. وفي حـالة فشل مجلس أعيـان المدينة في حل النـزاع، فقـد تلتمس العشائر وساطة أحد مشايخ الاباضية التابعين لمدينة مزابية أخرى.

الفرع الثاني: حياد الوسيط ومكان الوساطة

وهي من المبادئ القديمة المتعـارف عليها في الثقافة القـانونية للمجتمع الامازيغي لحـل النـزاعات طبقـا للقـانون العـرفي السـائد بالمنطقتيـن. والحكمة من ذلك أن لا يستقوي أحد الأطراف على الآخر:

-**حيـاد الوسيط :** في حـالة لجـوء المتخـاصمين إلى شخص واحد فيجب أن يكون محايدا، ممن يتمتع بقوة معنوية وروحية وكـارزماتية، ولا يشك في

عدله ونزاهته وحياده مثل شيوخ الزوايا والعزابة الكبار. كما يقضي إجراء الصلح العرفي أن يتكون مجلس الصلح من ممثلي العائلتين أو القريتين أو العرشين اللذين ينتمي إليهما الطرفان المتنازعان بشكل متوازن حتى يدافع كل منهم عن مصالح الشخص الذي يمثله وينصحه ويحثه عن قبول الصلح.

ولاشك أن حياد الوسيط يعد ضمانا لتحقيق المساواة في السماع للمتخاصمين وعدم الميل والتحيز إلى أحدهم. ومن الأمثلة المعروفة في هذا الصدد ما يحكى عن الشيخ إبراهيم بيوض الذي كان من الشيوخ الناشطين في الفصل في النزاعات بين الأفراد في المجتمع المزابي سواء عن طريق التحكيم أو الصلح، انه ذهب للفصل في نزاع بين تاجرين بمدينة القرارة. وتم الاتفاق على أن يتم مجلس الصلح بمنزل أحد التاجرين، وعند وصوله وقبل عقد مجلس الصلح، استدعاه التاجر لتناول الغذاء، فامتنع بشدة قائلا قولته المشهورة بالأمازيغية "عندما يمتلئ البطن فان الرأس لا يستطيع إدراك الحق"، لان لا يكون ذلك وكأنه رشوة من التاجر حتى يميل إليه.

-حياد مكان الصلح: يعرف منذ القدم أن جلسة الصلح يجب أن تتم في مكان محايد، والحكمة من ذلك عدم استقواء الطرف الذي تجرى الجلسة في موطنه لإضعاف معنويات الخصم. فإذا تنازعت قريتان أو مدينتان أو أفراد من القريتين والمدينتين فان جلسة الصلح يجب أن تنعقد في مكان بين المجموعتين. وتطبيقا لهذا المبدأ نلاحظ أن تسوية النزاعات في أغلب القرى القبائلية يتم في دار المجلس القروي "ثاجمعت" الذي هو ملك للمجموعة القروية، وقد يتم ذلك في المسجد أو في زاوية القرية - إن وجدت – تبركا بالولي الصالح؛ بينما تتم جلسات الصلح في وادي مزاب في مقر عشيرة ثالثة غير معنية بالنزاع، وإذا كان النزاع كبيرا فتكون جلسة الصلح في مقر هيئة العزابة " تمنايت"[32]، والصلح مابين المدن يكون عند مقام الشيخ آمي سعيد بغرداية.[33]

---

[32] قاعة توجد في أعلى المسجد المزابي أين يجتمع رجال الدين الاباضية (اعزابن) ويتداولون لإصدار الفتاوى واتخاذ القرارات الهامة للمدينة.

[33] من مشائخ القرن 15م وقد قدم من جزيرة جربة الاباضية بتونس وقام بإصلاحات دينية أهمها توحيد الفتوى الاباضية بين المدن المزابية المتصارعة في إطار مجلس أنشأه يضم ممثلي العزابة للمدن المزابية السبعة ووارجلان.

الفرع الثالث: التنازل المتبادل عن جزء من الحق من أجل مصلحة الجماعة

من القيم الأخلاقية السائدة في المجتمعات الأمازيغية القائمة على الروح الجماعية، التي هي وليدة التضامن من أجل البقاء، هي تضحية الفرد بجزء من مصالحه الشخصية من أجل المصلحة العامة للجماعة. وفي هذا الإطار تفرض التقاليد أن تكون للمتنازعين الذين يلجؤون إلى وساطة المؤسسات العرفية، النية في تسوية النزاع ولو تطلب ذلك التضحية بجزء من الحق أو حتى كل الحق،[34] وعدم التعنت والتمسك بما يعتقدون أنه حقهم طالما أن الهدف الأسمى هو الوصول إلى تسوية النزاع وتحقيق الصلح بين المتنازعين حماية للجماعة.

المطلب الثاني: إجراءات تحقيق الصلح وتقنياته

تقوم عملية الصلح بمجالس الوساطة العرفية على أساس فكرة التنازل المتبادل وفقا لفلسفة النزاعات وحلها في التمثيل الشعبي للمجتمع الأمازيغي. وتتم جلسات الصلح على ثلاث مراحل أساسية، ففي المرحلة الأولى يحاول الوسطاء، بعد سماع الخصوم، إحقاق الحق إن كان ذلك ممكنا **(الفرع الأول)**، وإلا يسعون إلى تحقيق الصلح بإقناع المتنازعين بفكرة التنازل المتبادل باستعمال كل الحجج والتقنيات **(الفرع الثاني)**، وبتحقيق الهدف الاسمي للجلسة تتم المباركة الدينية والتزكية الاجتماعية للطرف أو الأطراف التي قبلت بالتنازل **(الفرع الثالث)**.

الفرع الأول: السماع للخصوم ومحاولة إحقاق الحق

يقضي العرف بوادي مزاب أن الخصم يجب عليه الالتجاء إلى رئيس جماعته الذي يتصل بدوره برئيس جماعة الخصم الآخر لمحاولة تسوية النزاع. فبعد استدعاء الأطراف المتنازعة[35] تفتتح جلسة الصلح

---

[34] وهو ما يخالف تعريف الصلح في القانون المدني الجزائري حيث تعرفه المادة 459 على أن " الصلح عقد ينهي به الطرفان نزاعا قائما أو يتوقيان به نزاعا محتملا، وذلك بان يتنازل كل منهما على وجه التبادل عن حقه".

[35] إذا تعلق الأمر بامرأة فيحضر نائب عنها، وفي وادي مزاب غالبا ما تحضر في جلسة الصلح من وراء حجاب. أما إذا كان النزاع بين جماعات قرابية مثل العائلات والعشائر فان المؤسسات العرفية تتدخل تلقائيا دون انتظار أي طلب،لان ذلك يهدد الوحدة والانسجام الاجتماعي،لاسيما إذا تعلق موضوعه بالأرض أو بالمرأة وهما قيمتان مقدستان لدى الامازيغ.

غالبا بذكر الله وقراءة الفاتحة لإعطاء الشرعية للعملية، ثم تحال الكلمة إلى كبير القرية (أمغار/لمين) أو رئيس العشيرة أو كبير الضمان او العزابي حسب طبيعة النزاع. بحيث يفتتح الجلسة بالصلاة على رسول الله ثلاث مرات، ثم تجري جلسة الصلح كما يلي:

أولا: السماع للأطراف المتنازعة

يتم سماع الأطراف المتنازعة بالتساوي وبشكل كاف، والاطلاع على الوثائق والمستندات التي تثبت ادعاءاتهم كعقود الملكية ومختلف السندات وسماع الشهود، وقد يطلب منهم إثبات ادعاءاتهم بوسائل أخرى كاليمين للاطلاع الكافي على حيثيات القضية.

ثانيا: محاولة إحقاق الحق

اثر سماع المتنازعين يتدخل الوسطاء لبحث أوجه الحق، و هنا يختلف دورهم حسب طبيعة النزاع، فإذا ثبت صاحب الحق والمعتدي كأن يتعلق الأمر باعتداء مادي أو معنوي من طرف شخص على آخر ثبت بالأدلة، فإن هؤلاء يطالبون أولا الطرف المخطئ بالاعتراف بخطئه وجرمه وإرجاع الحق لصاحبه ثم التصالح بين الخصمين، وهنا يتشابه الأمر مع التحكيم؛ أما إذا تعنت الطرف المخطئ، أو إذا تعلق الأمر بنزاع معقد تتضارب فيه الحجج والأدلة ويتمسك فيه كل طرف بادعاءاته، بحيث يصعب فيه تبيان وجه الحق بصفة جازمة وتحديد المحق من المخطئ، تنتقل هيئة الوسطاء إلى محاولة تسوية النزاع بين الخصمين بالمصالحة.

الفرع الثاني: تقنيات إقناع الأطراف بالصلح وفقا للقيم الاجتماعية والدينية

يقوم العقلاء ورجال الدين بدور حاسم من أجل إقناع المتنازعين على التنازل المتبادل عن جزء من حقهم من أجل الوصول إلى أرضية توافقية لتسوية النزاع وتحقيق الصلح. ويستعمل في هذه المرحلة التي تعد أصعب مرحلة في جلسة الصلح كل أساليب الإقناع وتقنياته لإظهار أهمية تسوية النزاع بالصلح بالنسبة للمتنازعين والمجتمع معا. فبعد الأخذ والرد والتفكير العميق في القضية واخذ مصلحة الطرفين

بالاعتبار، غالبا ما ينطق أحد الوسطاء بالحل الفاصل الذي يقترحه لحل النزاع طبقا للتعبير الأمازيغي الشائع "Awal i ttiferrun d awal " الكلام الذي يحل النزاع هو الكلام (الذي يستحق التنويه)".

وتكتسي هذه العملية أهمية بالغة في تفسير التمثيلات القانونية في المجتمعات التقليدية المعاصرة. من حيث إن جلسات الصلح تعتبر مكانا لتفعيل المنظومة القيمية التي تحكم الجماعة، كما يتجلى في عملية الوساطة البعد التربوي والأخلاقي للوسيط الذي يستعمل رصيده اللغوي والثقافي الأمازيغي والديني للوعظ والتحسيس. وتستعمل في عملية الإقناع على قبول هذه القيم الاجتماعية عدة تقنيات أهمها مايلي:

أولا: توظيف الحكمة الشعبية وقيم الرجولة السائدة في المجتمع

يقوم الوسطاء باستدعاء القيم السائدة لاسيما مفهوم الرجولة tirrugza المرتبط بالوفاء بالعهود وحث الأطراف على التحلي بقيم الرجل الصالح الذي يتنازل عن حقه من أجل الصلح والسلام رغم قدرته على انتزاع حقه بقوة القانون، ففي الثقافة القانونية الأمازيغية فإن الشخص الذي يتميز بالرجولة هو الذي يتنازل عن حقه من أجل الصلح رغم قدرته على انتزاعه. وتلعب الكلمة دورا قويا في الإقناع[36]، ومن العبارات المتداولة باللغة الامازيغية القبائلية:

-"شيء من عندك وشيء من عنده" « cwit s ghur-k, cwit s ghur-s » (تنازل عن جزء من حقك ويتنازل هو عن جزء من حقه).

- "معك الحق، لكنك مخطئ شيئا ما"

« tesɛid lhleq lameɛna tghelted cituh »

---

[36] لأصحاب الفصاحة اللغوية الأمازيغية وقوة الإقناع تأثيرا هاما في تحقيق الصلح بين المتخاصمين لما يتمتعون به من سحر الكلمة والإقناع. ويسمى هؤلاء الفصحاء باللغة الأمازيغية القبائلية "حدادي الكلام " iheddaden n wawal " (الذين يصنعون الكلام بإتقان مثل الحداد) أو " amusnaw " العالم، وباللغة المزابية "الذين ينحتون الكلام" wi « yesmisan iwalen. وقد يجمع الشخص بين صفتين مثل الشاعر القبائلي المعروف الشيخ محند أو لحوسين، الذي كان في نفس الوقت شاعراً وحكيماً ورجل دين من عائلة إمرابضن.

وقد اشتهرالشاعر الشيخ محند أو لحوسين في أواخر القرن19، انه كان ملجئا للمتخاصمين لحل مختلف أنواع النزاعات بمنطقة القبائل، سواء كانت بين الأشخاص أو القرى و المداشر والاعراش. انظر:

Mouloud MAMMERI, *Inna-yas Ccix Muhand, Cheikh Mohand a dit*, Publication CERAM, Alger, 1989, p 41.

- وباللغة الامازيغية المزابية: " اترك شيئا من عندك و هو يترك شيئا من عنده"ejj-d bessi s gher-s » «gher-č, ad yejj bessi s (نفس المعنى السابق).

ففي الثقافة القانونية الأمازيغية يمثل أي نزاع من الناحية الرمزية، صراع بين الخير والشر. فالطرف الذي يتنازل عن حقه هو "الرجل الصالح"، أما الذي يتشبث بادعاءاته ويرفض أي تنازل فهو "الرجل الشرير" :

- ✓ الرجل الصالح يسمى "ufhim" أو " u<u>h</u>diq/ame<u>h</u>duq" يجسد قيم الخير، وهو الخصم الذي يقبل بالتضحية وبالتنازل عن جزء من حقه للخصم الآخر(الرجل الشرير) بهدف تحقيق الصلح وإنهاء النزاع.
- ✓ الرجل الشرير يسمى "uzlig" أو "ungif" أو "amehboul " أو "uctim"، هو الخصم الذي يتعنت في مطالبته بالحق المتنازع عليه ويرفض أي تنازل للطرف الآخر. ويمثل الرجل المذموم الذي يجسد قيم الشر المنبوذة في المجتمع.

والقاعدة في حل النزاعات وفقا لتصور الحكمة الشعبية الأمازيغية هي أن ننزع الحق من الرجل الصالح ونعطيه للرجل الشرير، ليس لأنه صاحب الحق وإنما تضحية من الرجل الصالح بحقه من أجل تحقيق الصلح وإرجاع لحمة الأخوة لحماية استقرار الجماعة. إذ ينبغي على الرجل الصالح في التمثيل الجمعي حتى يحافظ على شرفه[37] أن لا يخاصم ولا ينازع الرجل الشرير، فإذا نازعه واستجاب لاستفزازاته أصبح في رأي الجماعة هو أيضا شريراً وتعرض إلى "البهدلة"(الاهانة) طالما

---

[37] في دراسته الهامة حول مفهوم الشرف عند القبائل الامازيغ يحلل السوسيولوجي الفرنسي بيار بورديو بشكل مستفيض طريقة حل النزاعات وعلاقتها بالشرف ويبين كيف أن التنازل من اجل تحقيق الصلح هو عينه حماية للشرف وان الجدال والخصام هو "بهدلة" (فضيحة) تناقض مفهوم الشرف، وان الرجل الصالح إذا نزل إلى مرتبة الشرير وخاصمه ونازعه وتصرف مثله يعرض نفسه إلى "البهدلة" وأصبح هو أيضا شرير. ويقول في هذا الصدد:

« La sagesse kabyle enseigne : « enlève à *amehduq* et donne à *amehbul* » .....*Elbahdla* retomberait sur l'homme sage qui s'aventurerait à relever le défi insensé de *amehbul* ; alors qu'en s'abstenant de riposter, il lui laisse porter tout le poids de ses actes arbitraires ».

انظر:

Pierre BOURDIEU, *Esquisse d'une théorie de la pratique, Procédé de Trois études d'ethnologie kabyle*, Editions du Seuil, 2000, p. 26.

انه أحط من قدره وأصبح يخاصم الأشرار.[38] وبناء عليه نكون أمام ثلاث حالات من النزاعات تختلف حسب صفة المتنازعين وهي:[39]

- إذا كان النزاع بين رجلين صالحين، فإن التنازل يكون متبادلا من طرف كل منهما عن جزء من حقه للوصول إلى اتفاق وسطي يرضيهما.
- إذا كان النزاع بين رجل صالح والآخر شرير، فان التنازل يكون من طرف الرجل الصالح كتضحية منه لحل الخلاف وتحقيق الصلح.
- إذا كان النزاع بين رجلين شريرين يرفض كلاهما أي تنازل عن مطالبه ويتعنت في مواقفه، فهنا يستحيل تسويته بالمصالحة، فلا يكون أمامهما سوى اللجوء إلى القضاء الدولاني.

وفي عرش آث يمل (بجاية) تسود مقولة "خاسر وفارق" « lqanun xaser u fareq » كقاعدة لتسوية النزاعات بالصلح، ومقتضاها أن الرجل الصالح ينبغي عليه أن يخسر جزءا من حقه أو حقه كله، من أجل إنهاء النزاع، ويفارق خصمه(الرجل الشرير). وبالمقابل يحظى باحترام الجماعة وتكون كلمته مسموعة، أما إذا حاول الانتقام من خصمه الشرير فانه يصبح هو بدوره شريراً مثله.[40]

---

[38] ويلاحظ بيار بورديو في هذا الصدد أن المنتصر في التمثيل الاجتماعي هو الطرف الذي يحافظ على شرفه حتى وان خسر في النزاع . إذ يقول :

« On ne blâme pas le vaincu qui a fait son devoir ; en effet, s'il est vaincu selon la loi du combat, il est vainqueur selon la loi de l'honneur. » *Idem*. p. 36.

[39] تشكل قصة الشيخ محند اولحوسين سابقة قانونية هامة في الثقافة القبائلية لكونها تنقل لنا التصور الفلسفي للمجتمع التقليدي الامازيغي لعدالة الصلح. إذ يحكى أن قاضي الصلح بالمحكمة الفرنسية بلاربعا ناث اراثن في أواخر القرن19 وصله خبر نجاح الشيخ في حل الكثير من النزاعات بين الأفراد والجماعات الذين يأتون إليه من مختلف الجهات، فطلب ملاقاة الشيخ فالتقى به وسأله فيما يكمن سر هذا النجاح، فأجابه الشيخ :« *إذا جاءني خصمان صالحان* (ufhimen) *سأفهمهما أين هو الحق، أما إذا كان احد الخصمين صالحا* (ufhim) *والآخر شريرا* (uzlig) *انزع (الحق) من الصالح وأعطيه للشرير* »ثم سأله القاضي: «*وان جاءك خصمان كلاهما شريران* »فأجابه الشيخ : « حينها سأبعثهما إليك(قضاء الدولة)». انظر: Abdennour ABDESSELEM , *Chikh Mohand oulhoucin kabyle*, Imprimerie HASNAOUI M, Avril 2005, *amoussnaw ou la renaissance de la pensée* p.139.

[40] Azeddin KINZI, *Tajmaât du village Lqelɛa*, Tome 2, p.399.

ثانيا: استدعاء ضمائر المتنازعين وإيمانهم الديني

يقوم رجل الدين بدور تحسيسي هام للمتنازعين بأهمية الصلح وفوائده الجمة، إن على الأطراف أو على المجتمع، كما يذكرهم بزوال الدنيا ومتاعها وحقيقة الموت، والثواب الكبير الذي يستفيد منه من تسامح مع أخيه المسلم، ويستعمل في ذلك كل الرصيد الفقهي والديني لإقناع المتنازعين واستدعاء ضمائرهم واختبار إيمانهم. ففي منطقة وادي ميزاب يحتوي الفقه الأباضي على تراث فقهي غزير حول الصلح يعد مرجعا أساسيا للعزابة لحل مختلف النزاعات حتى اليوم، يوجد أهمه في الموسوعات الاباضية مثل كتاب النيل وشفاء العليل للشيخ عبد العزيز الثميني، وشرحه للشيخ القطب محمد آطفيش، وطبقات المشائخ بالمغرب للشيخ الدرجيني، الخ.[41]

ثالثا: تذكير المتنازعين بصعوبة حل النزاع في القضاء الدولاني

يتم تحسيس المتنازعين بأهمية الصلح وفوائده عليهم وعلى المجتمع، وضرورة حله في الإطار العرفي لما له من ميزات جمة، وتذكيرهم بالعوائق التي سيتلقونها في القضاء الدولاني، مما يحتم عليهم إيجاد مجال للتفاهم وتسوية النزاع بالصلح.

الفرع الثالث: البركة الدينية والتزكية الاجتماعية للطرف الذي يضحي بجزء أو كل حقه

ينتهي المجلس العرفي التصالحي بالدعاء والثناء الذي يقدمه خيرة أبناء الجماعة من رجال الدين والعقال للطرف أو الأطراف التي ساهمت في تحقيق الصلح بفضل تفهمها وتنازلاتها عن مطالبها لتحقيق إلتئام القلوب والوحدة بين أبناء الجماعة. ويتم ختم الجلسة كبدايتها بقراءة الفاتحة لإعطاء الصبغة الشرعية الدينية على عقد الصلح المتفق عليه.

---

[41] انظر: (الشيخ القطب) امحمد بن يوسف آطفيش، **شرح كتاب النيل وشفاء العليل، باب في الصلح**، الجزء13، سلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافة، 1989، ص.299 وما بعدها.

- أبو العباس احمد بن سعيد الدرجيني، **طبقات المشائخ بالمغرب**، تحقيق وطبع إبراهيم بن محمد طلاي، الجزء 2، الجزائر 1974، ص.56 وما بعدها.

وبالفعل فإن الشخص الصالح (ufhim" أو"uhdiq") يتحصل مقابل تضحيته، على دعوة الخير وبركة رجال الدين، بالإضافة إلى اعتراف كبار الجماعة القرابية (العائلة، العشيرة أوالقبيلة) الاستقامة وحسن السلوك، مما يشعره براحة الضمير. وبالمقابل فان الطرف المتعنت الذي يرفض كل تنازل عن ادعاءاته فانه حتى وان تحصل على القسم الأكبر من الحق المتنازع عليه، إلا انه لا يتحصل على البركة الدينية ولا الاعتبار الاجتماعي، وتحط مكانته أمام أعين كبار الجماعة ورجال الدين باعتباره يمثل في التصور الجمعي الرجل السيئ (uzlig، ungif، uctim) الذي تعميه أنانيته عن التضحية بجزء من حقه في سبيل الجماعة، بالإضافة إلى الشعور بتأنيب الضمير على موقفه.

المطلب الثاني: ضمانات تنفيذ عقد الصلح

يرتبط تنفيذ أعمال القضاء الدولاني بالإجراءات الشكلية، وهي رغم صرامتها إلا أنها لا تؤدي إلى تنفيذ القرار القضائي دون آثار سلبية على المجتمع؛ أما تنفيذ اتفاق الصلح العرفي فإنه محاط، بالإضافة إلى القيم الأخلاقية والدينية للأطراف، بضمانات اجتماعية مهمة **(الفرع الأول)**، إلى جانب الكتابة التوثيقية التي أصبحت ضرورة عملية**(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول: الضمانات الاجتماعية والأخلاقية

يضمن الوسطاء تنفيذ عقد الصلح كل بما يملكه من سلطة. فممثلو الجماعات القرابية هم أول من يضمن تنفيذ العقد من طرف المتنازعين التابعين لجماعاتهم، ولذلك سموا منذ القديم بالضمان. والقاعدة في تأدية الديون وتعويض الأضرار أنه إذا أخل الطرف المدين عن أداء الدين حسب عقد الصلح فإن على الضامن التابع لجماعته تأديته في مكانه ثم العودة عليه إن شاء لاستيفائه منه. كما لا يخفى ما لرجال الدين والعقال من دور في الضغط على الأطراف لتأدية التزاماتهم المتفق عليها في عقد الصلح لما لهم من سلطة معنوية ودينية على الأشخاص. وبالإضافة إلى ذلك فإن للقيم

الأخلاقية والدينية اثر لا يُستهان به على الأطراف لتنفيذ الصلح المتفق عليه، يتبين خاصة من خلال عنصرين هما:

أولا: الكلمة والعهد

إن للعهد واليمين سلطة قوية على اعتقادات الأفراد لارتباطها بمفهوم الشرف عند الامازيغ. والالتزام بالكلمة والعهد هو مقياس الرجولة الذي يبلور صورة الشخص لدى الرأي العام للمجتمع. ويترتب عدم الالتزام بالكلمة عقاب اجتماعي قوي. لذلك يتم الالتجاء لليمين في المجتمعات الامازيغية المعاصرة لاسيما في جلسات الصلح كضمان أكيد على التزام الأطراف بالعهود التي قطعوها. ويعبر المثل الأمازيغي المتداول بالمنطقتين:
«ajdid/agdid yetwattaf s wafriwen-is, argaz yetwttaf s yiles-s »
"يربط الرجل بلسانه كما يربط الطير بأجنحته " عن مدى أهمية الكلمة والعهد الذي يعطى وارتباطه بمفهوم الشرف الذي هو رأس الرجولة Tirrugza، خاصة عندما يتم أمام الشهود من وجهاء المجتمع ورجال الدين. كما تزخر اللغة الامازيغية بكثير من الأمثال حول قيمة الكلمة لعل أهمها المثل القائل « argaz/ arjaz d awal » "الرجل هو الكلمة" بمعنى أن كل معاني الرجولة تختصر بالالتزام بالعهد. ويرى بيار بورديو Pierre BOURDIEU أن الوفاء بالكلمة في المجتمع الامازيغي يرتبط بمفهوم الشرف الذي تصاغ على أساسه صورة الشخص لدى الرأي العام الاجتماعي، وبالتالي فكل شخص يحتاج إلى المحافظة على صورة "الرجل الصالح" في التصور الجمعي للمجتمع.[42]

وهكذا فإن اتفاق الصلح ليس فقط ورقة تصدر من المحكمة بل هو أكثر من ذلك: التزام معنوي يجعل قيمة الشخص ورجولته في المحك أمام الجماعة. ولذلك فهو أكثر أهمية من القرار القضائي

---

[42] ويبين ذلك بيار بورديو بقوله :
« Le point d'honneur est le fondement de la morale propre à un individu qui se saisit toujours sous le regard des autres, qui a besoin des autres pour exister, parce que l'image qu'il forme de lui-même ne saurait être distincte de l'image de soi qui lui est renvoyée par les autres. » Pierre BOURDIEU, *Esquisse d'une théorie de la pratique*, op., cit., p. 26.

الحائز للصيغة التنفيذية الذي يفتقد للبعد الاجتماعي والمعنوي وليس في تنفيذه أي إشراك لممثلي المجتمع.

ثانيا: دعوة السوء

كما أن دعوة الخير والبركة (tanemmirt) تعد وسيلة للترغيب، فإن دعوة السوء (باللغة المزابية tiwri) أهم وسيلة من وسائل العقاب والترهيب. ولاشك أن حاجة المتخاصمين إلى "بركة ودعوة الخير" لاستقامة أمورهم و ازدهار حياتهم كما يعتقدون، وخوفهم من جهة أخرى من "دعوة السوء" التي تجلب لهم العواقب الوخيمة، تجعلهم يخضعون لالتماس وتوسل رجال الدين بالتصالح وترك العناد مقابل حصولهم على دعوة الخير التي يرتاحون بها ويتفاءلون بمستقبل أفضل. «...ويحدث ذلك كما لو أن أطراف النزاع توقف العنف، للتعبير أساسا عن تقديرها للشريف (رجل الدين) البركة، والخضوع لرغباته وطلباته» (تر جمتنا) .[43]

الفرع الرابع: الكتابة والتوثيق كضمانة شكلية

قد ينعقد اتفاق الصلح بوساطة المؤسسات العرفية قبل وصول النزاع إلى القضاء الدولاني، سواء تعلق الأمر بالقضايا المدنية أو الجنائية البسيطة، وهنا يزال النزاع مع ظهوره؛ وقد يتم الصلح بين المتنازعين بوساطة المؤسسات العرفية بعد تأسيس الدعوى وقبل الفصل فيها لاسيما في المسائل المدنية، فيتم التنازل عن الخصومة وتركها في القانون الدولاني طبقا لقانون الإجراءات المدنية[44]، وذلك بموجب عريضة ترك الخصومة. [45]

غير أن تسجيل الصلح الذي تعقده المجالس العرفية في محضر لدى القضاء الدولاني أصبح ضمانة قوية إلى جانب الضمانات الأخرى

---

[43] Raymon JAMOUS, *Honneur et baraka, Les structures sociales traditionnelles dans le Rif*, Editions de la MSH, Paris, 1981, p 210.

[44] تنص المادة 97 من قانون الإجراءات المدنية القديم على إمكانية ترك الخصومة إذا لم يكن ذلك بقيد أو شرط، ويتم ذلك كتابيا ويثبت بموجب حكم. أما قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد فقد نظم ذلك في الفصل السادس من المواد 231 إلى 236 بإجراءات أكثر تفصيلا بحيث أضاف شروطا جديدة لاسيما قبول المدعى عليه، وان يكون التنازل مبنيا على أسباب مشروعة.

[45] حسين بوشينة، نبيل صقر، **الدليل العملي في المواد المدنية**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2007، ص157.

السالفة الذكر. وبالفعل لاحظنا أن المشاكل المترتبة عن تدوين اتفاق الصلح في وثيقة عرفية مدعمة بالشهود لتبقى مجرد سند عرفي بين الطرفين، أدت بالمتنازعين إلى اللجوء أكثر فأكثر إلى تسجيل اتفاق الصلح لدى الموثق أو لدى أمانة الضبط ليصبح سندا تنفيذيا في يد المتصالحين، كضمان أقوى على تنفيذه. وقد جاءت الأحكام الجديدة التي أقرها المشرع الجزائري لدعم هذا المسعى وتشجيع طريقة الصلح عندما اعتبر محضر الصلح سندا تنفيذيا بموجب المادة 993 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد بنصها « يعد محضر الصلح سندا تنفيذيا بمجرد إيداعه بأمانة الضبط».

الخاتـــمـــة

يشكل قضاء الصلح الذي تقوم به المؤسسات القبلية والدينية بمنطقتي القبائل ووادي مزاب منذ آلاف السنين أهمية بالغة للنظام القضائي الوطني، لاعتباره من جهة نموذجا يجسد فلسفة المجتمع وقوانينه الأصيلة في الحفاظ على مبدأ التضامن والانسجام بين أفراده لتحقيق الاستقرار الاجتماعي؛ ولكونه من جهة أخرى آلية فعالة وسريعة لتفعيل مضمون المادة 459 من القانون المدني، تساهم في معالجة النقائص الفادحة التي يمثلها قضاء الدولة المثقل بالبيروقراطية، وتخفف العبء عن الجهاز القضائي الدولاني.

وبالرغم من إدراج المشرع الجزائري للوساطة والصلح القضائي كطرق بديلة لحل النزاعات إلا أن هاتين الطريقتين أفرغتا من محتواهما في الواقع العملي بسبب الإجراءات البيروقراطية التي قيدت بها وغياب المساهمة الاجتماعية في تحقيق عملية الصلح، بحيث يصدر القاضي الحكم المصادق على محضر الصلح بصفة ابتدائية وهو قابل للاستئناف. وفي ذلك «ابتعاد على جوهر وروح الصلح والوساطة لان في هذه الحالة يجب تبليغ الحكم وانتظار آجال الاستئناف وبعدها الحكم المصادق على المحضر هو الذي يمهر

بالصيغة التنفيذية لا المحضر»[46] وبالتالي يمكن لأحد الأطراف التراجع عن الصلح واستئناف الحكم أمام المجلس القضائي، مما يطول أمد النزاع ويفرغ الصلح من محتواه.[47] أما الصلح العرفي كما بحثناه، فيتم في اطر قريبة جدا من المتنازعين وبمساهمة المجتمع من خلال النخبة من الوجهاء ورجال الدين والعقال. وقد بينا كيف يوفر القانون العرفي المنبثق من التجربة الاجتماعية الميدانية للمجتمع ، كل الضمانات لنجاح عملية الصلح في كافة مراحلها.

غير أن التحولات الفكرية الاجتماعية والقانونية لاسيما في المناطق الحضرية الكبرى والمدن أدت إلى ضعف السلطة القبلية والدينية وانهيار المنظومة القيمية التقليدية لدى الفئات الشبابية، أفقد بعض آليات الصلح العرفي فعاليتها لاسيما الضمانات الاجتماعية والأخلاقية، مما بات من الضروري اعتماد الكتابة التوثيقية لعقد الصلح العرفي وعدم الاكتفاء بالشهود. لأن في عدم توثيق عقد الصلح[48]- كما هو متعامل به في بعض المناطق حتى اليوم - العديد من المخاطر،لاسيما إمكانية التحلل من الالتزامات المتفق عليها من احد الأطراف ممن لا تؤثر فيه سلطة رجال الدين ولا يؤمنون بالبركة ودعوة السوء. وفي هذه الحالة يتعرض الوسطاء لضغوط نفسية كبيرة، بسبب المس بمصداقيتهم واهتزاز مكانتهم الاجتماعية.

وبناء عليه ينبغي دعم هذا الإرث القانوني بإصلاح النقائص التي تشوبه من جهة، وتدعيمه وتقويته من طرف المشرع الجزائري من جهة أخرى، بإعطاء الصبغة التنفيذية لأعماله من ناحيتين:

---

[46] د. شريفة ولد الشيخ، " الطرق البديلة لحل النزاعات، محاضر الصلح والوساطة كسندات تنفيذية وفق قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري"، **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية**، عدد 2، 2012، ص.132،133.

[47] نفس المرجع، ص.132.

[48] والملاحظ في محاضر الصلح السائدة بمنطقة القبائل أنها تتوفر على كل المعلومات اللازمة، بحيث يذكر فيها الأطراف المتنازعة والموضوع المتنازع عليه، وأعضاء المجلس العرفي التصالحي بالإضافة إلى الشهود. كما يذكرفيه بتفصيل الحل التوافقي الذي توصل إليه الخصوم والطريقة التي تم بها ذلك مثل إجراء القرعة tasghert، أو التقسيم بالتراضي في مسائل توزيع التركة، كما يلحق بالوثيقة مخططات للتقسيم المتري للأرض موضوع القسمة ولتحديد الحدود الفاصلة بين الملكية العقارية لكل مالك. ويوقع في النهاية على الوثيقة من طرف كل الحاضرين في المجلس العرفي التصالحي و هو: الأطراف المتنازعة، هيئة المصالحة و الشهود.

ففي المجال المدني ينبغي الاعتـراف للقضاء العرفي بمهامه لتسوية النزاعـات المدنية والتجـارية البسيطة كنظام من نظم القضاء الجواري justice de proximité كمـا هو سـائد في فـرنسا[49]. مع الحفـاظ على استقلاليته كقضـاء مـوازٍ خاضع للقانون العرفي وعدم تقييده بإجراءات القضاء الدولاني البيروقراطية. وفي المجال الجزائي ينبغي على المشرع الجـزائـري أن يكـرس وظيفة المـؤسسات العـرفية في حـل النـزاعات البسيطة ذات الطـابع الجـزائي والتي تشكل مخـالفات وجنـح بسيطة بواسطة الصلح بين المعتدي والمعتـدى عليه، بشرط أن لا يدمج عمل هذه المؤسسـات في النظام القضـائي الدولاني تفـاديا للبيروقراطية والتعقيد،وإنما اعتبارها كنظام مستقـل من أنظمة المجتمـع المدني التي تسـاهم في حل النزاعات الجزائية بالصلح، مثلها مثـل الوسـاطة الجنائية *médiation pénale* ،[50] التي أصبحت في فرنسا أسلوبا فعالا في إنهاء النـزاعات تشـارك فيه جمعيـات المجتمـع المـدني[51]. وتبعا لذلك ينبغي التخلي عن مبدأ شرعية المتابعة *principe de légalité des poursuites* الذي تبناه المشرع الجزائري بموجب نص المـادة 2 فقرة2 والمادة6 من قانون الإجراءات الجزائية. ولفسـح المجـال أمام المؤسسات العرفية ومنظمات المجتمع المدني للسعي لحـل النزاعات الجزائية البسيطة ينبغي توسيـع وتقـوية السلطة التقديرية للنيابة

---

[49] أنشئ القضاء الجواري بفرنسا بموجب قانون التوجيه وبرمجة القضاء المؤرخ ب9 سبتمبر 2002 المعدل والمتمم. ويعالج القضاة الجواريون المخالفات البسيطة حتى الدرجة الرابعة المادة (521عقوبات فرنسي) وبعض القضايا المدنية التي لا تتجاوز قيمتها غالبا 4000 يورو.

[50] الوساطة الجزائية la médiation pénaleهي طريقة من الطرق البديلة لحل النزاعات المعروفة في النظم المقارنة. وتخضع في فرنسا لقانون 4 جانفي 1993 المعدل بقانون 9 مارس 2004. ويقوم بها الوسيط الجنائي أو إحدى جمعيات المجتمع المدني المهتمة بالصلح بطلب من وكيل الجمهورية الذي تعود إليه السلطة التقديرية في إجراء هذه الطريقة. وتتبع الوساطة الجنائية في المخالفات والجنح البسيطة المتعلقة بالنظام العام لاسيما بين الجيران وأعضاء العائلة الواحدة أو في إطار علاقات العمل أو سرقة الأحداث، الخ

[51] Philippe BOULISSET, *Guide de la médiation*, éditions Edilaix, Aix-en-Provence, 2006, pp. 133 et s, et 187.
Maurice MOULIN, *Guide pratique de la conciliation et de la médiation, modes de règlement de conflits,* Editions DE VECCHI, paris, 2003, pp. 124 et s.

العامة لتقرير مدى ملاءمة المتابعة *opportunité de poursuite* مثلما هو الحال في عدة بلدان كفرنسا ومصر[52]. لان التطبيق الصارم لمبدأ شرعية المتابعة يعرقل عمل المؤسسات العرفية في إخماد النزاعات، ويثقل كاهل القضاء الدولاني بالقضايا البسيطة التي يمكن حلها في إطار النظم العرفية بما يخدم الأمن والاستقرار الاجتماعي. ذلك لان إدخال النزاع –لاسيما النزاعات البسيطة- في القضاء الدولاني رغم التصالح بين الخصمين وصفح المعتدى عليه على المعتدي، سينمي العداوة والتشاحن والبغضاء بينهما مجددا.

وخلاصة القول أن تثمين ودعم القضاء العرفي ينبغي أن يتم بالاعتراف به كنموذج ونظام قضائي تصالحي مساعد مستقل بقواعده وإجراءاته، باعتباره يمثل وجها للتعددية القانونية. وبذلك يكون خير دعم للقضاء الدولاني سواء في المجال المدني أو الجزائي. ذلك انه « كلما تطور المجتمع كلما تعدد نظامه القانوني. وعلى المدى البعيد، فان مكانة القانون تتقلص لصالح الأشكال الأخرى لتكوين القانون»[53](ترجمتنا)

[52]كرس المشرع الجزائري نظام الملائمة بموجب نص الفقرة 5 من المادة37 من قانون الإجراءات الجزائية واستثنى منه مواد الجنايات التي يجب مباشرة التحقيق فيها، بموجب نص المادة66 من نفس القانون. انظر : د.علي شملال، السلطة التقديرية للنيابة العامة في الدعوى العمومية. دراسة مقارنة، دار هومة، الجزائر، الطبعة الثانية، 2009، ص.44،45.

[53]Denys DE BECHILLON, *Qu'est-ce qu'une règle juridique ?,* Editions ODILE JACOB, Paris, 1997, p.22.